بالرغم من القمع الإسرائيلي:

الفلسطينيون يقبلون على تسجيل اسمائهم في كشوفات الناخبين

■،، غزة/رام الله/وكالات الأنباء ..

يواصل الفلسطينيون تسجيل اسمائهم في كشوفات الناخبين لليوم الثاني على التوالي تحضيراً للانتخابات العامة التي لم يحدد موعدها بعد بالرغم من استمرار عمليات الاحتلال والقمع والتنكيل التي تمارسه اسرائيل ضدهم والتنصل من جميع خطط واتفاقات السلام المبرمة والجاري الحديث عنها «خارطة الطريق» الذي أعلنه ارئيل شارون أمس أنها ليست مطروحة حالياً في برامج حكومته وما هو مطروح خطة الانفصال الاحادية.

وفي غزة دعت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» والجهاد الإسلامي أمس الفلسطينيين إلى الاقبال على التسجيل باعتبار الانتخابات حق مشروع لكل مواطن في المجتمع الحضاري ووسيلة اساسية لترسيخ قواعد المجتمع ومحاربة الفساد ومن أجل التغيير والإصلاح بحسب تصريحات مسؤولي الحركتين التي صدرت أمس في غزة.

وبررت الحركتان مقاطعتهما في السابق الانتخابات التشريعية لأنها كانت افرازا لاتفاقات اوسلو بينما اليوم الظروف والواقع الفلسطيني مختلف تماماً عقب تعثر جهود السلام.

وكان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قد أعلن من مقره المحاصر في رام الله أنه سيحدد موعدا للانتخابات العامة فور الانتهاء من دورة الانتخابات المحلية في الاراضي الفلسطينية التي ستبدأ في ديسمبر المقبل.

وكانت أول وآخر انتخابات عامة فلسطينية اجريت في عام ١٩٩٦ وكان من المفترض ان تجري الانتخابات التالية في عام ٢٠٠٠، إلا أنه تم تأجيلها لغاية الان. ويعزو الفلسطينيون السبب في عدم اجرائها الي احتلال إسرائيل للمناطق الفلسطينية.

واتهم عرفات اسرائيل بتحمل المسؤولية عن عدم تمكين الفلسطينيين من اجراء الانتخابات.وقال عرفات للصحفيين أن السلطة الفلسطينية " ستواصل التحضير للانتخابات العامة والبلدية رغم الظروف والصعوبات والعراقيل التي تضعها إسرائيل" مضيفاً " لكننا سنواصل طريقنا

وخططنا لاجراء الانتخابات".

وردا على سؤال حول متى سيحدد تاريخا للانتخابات العامة.

قال عرفات "كما تعرفون، نحن لدينا انتخابات بلدية قريبا، وبعد ذلك فورا ستكون هناك انتخابات عامة". وفي نوفمبر ٢٠٠٣ دعا رئيس الوزراء الفلسطيني احمد قريع الى تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية في يونيو ٢٠٠٤، إلا أنه لم يكن بالامكان احترام هذا الجدول الزمني نظرا لاحتلال إسرائيل للمدن الرئيسية في الضفة الغربية وفرض إجراءات وحصار معقد عليها.

■. فلسطينيون يقبلون على تسجيل اسمائهم في كشوفات الناخبين تحضيرا للانتخابات العامة. (رويترز)

وتعارض الولايات المتحدة الاميركية وإسرائيل اجراء انتخابات عامة فلسطينية وخصوصا لرئاسة السلطة الفلسطينية في الوقت الراهن، خشية أن تؤدي إلى إعادة انتخاب عرفات الذي تقاطعه الادارة الاميركية والحكومة الاسرائيلية منذ ديسمبر ٢٠٠١ وتعتبراه ليس شريكاً ، وتسعيان لعزله عن الحلبة السياسية. لكن جهات عديدة اخرى مثل دول الاتحاد الاوروبي وكندا واليابان، عبرت عن دعمها لاجراء انتخابات فلسطينية.

وأعرب عرفات عن رفضه لاستمرار المعارضة الأمريكية والإسرائيلية للانتخابات وقال " أنا لا آخذ شرعيتي منهم (الادارة الاميركية والحكومة الإسرائيلية) وانما من الشعب الفلسطيني الذي يمثله فارس عودة" في إشارة إلى طفل فلسطيني قضى لدى تصديه بالحجارة لدبابة إسرائيلية كانت متوغلة في أرض فلسطينية شرق قطاع غزة.

وتعتبر عملية تسجيل الناخبين التي ستستمر لمدة خمسة أسابيع حتى ٧ اكتوبر، أولى مراحل العملية الانتخابية وأهمها، أنها تحدد الناخبين المؤهلين للتصويت، وتحول دون تكراره، وتحدد بشكل مسبق أمكنة مراكز ومحطات الاقتراع التي سيتوجه إليها الجمهور ، وتمكن هيئات المراقبة الحزبية والمحلية والدولية من مراقبة هذه العملية.

وقال الدكتور علي الجرباوي أمين عام لجنة الانتخابات المركزية أنه سيتم الاستفادة من سجل الناخبين الذي تعده اللجنة المركزية في الانتخابات المحلية، وبهذا يكون التسجيل في مراكز التسجيل شرطاً للانتخاب والترشح لكل من الانتخابات العامة والبلدية. وتوقع ان يصل عدد الناخبين الى مليون وثمانمائة ألف ناخب وناخبة.وشبه الجرباوي بدء التسجيل للانتخابات بكرة الثلج: التي ما ان تبدأ بالتدحرج حتى تكبر وتواصل المسير متخطية ما يواجهها من عقبات".

وقال الجرباوي: اذا كنا سنؤجل الانتخابات حتي تحل جميع مشاكلنا فاننا سننتظر الى الابد، لذا نقوم اليوم بالمرحلة الاولى من العملية الانتخابية وهي انجاز سجل الناخبين ثم نتجه الى المرحلة التالية وهي اجراء الانتخابات التي ستكون اكثر سهولة مع انجاز السجل".وأعرب الجرباوي عن أمله في التمكن من اجراء الانتخابات العامة في الربيع المقبل".

واعرب قادة وبرلمانيون فلسطينيون عن تأييدهم لهذه الخطوة، في إطار خطواتهم الحثيثة نحو تلبية مطالب الإصلاح المحلية التي طال عليها الامد، وطالبوا باجراء انتخابات بلدية لاختيار رؤساء جدد للبلديات يحلون محل اولئك الذين عينتهم السلطة الفلسطينية وتطهير البلديات من مزاعم الفساد.

وكذلك انضمت المشاركة في الانتخابات حركات المقاومة التي كانت تعارض اجراء أي انتخابات في السابق.

وقال خضر حبيب احد قادة حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين لوكالة الصحافة الفرنسية موقفنا هو مع المشاركة في التسجيل في سجل الناخبين ونحن بصدد الإيعاز لاعضاء الحركة وانصارها ومؤيديها بالبدء في التسجيل في سجل الناخبين.

وأكد حبيب نحن لا نمانع من المشاركة في الانتخابات البلدية والمحلية ولكن الانتخابات التشريعية حتى الآن لا يوجد قرار بالمشاركة فيها.

وأشار حبيب إلى أن قرار المشاركة يأتي في إطار أن لكل فلسطيني الحق في أن يرشح نفسه وينتخب. هذا حق لكل فلسطيني مكفول ونحن كجزء من هذا المجتمع يحق لنا أن نخوض هذه التجربة.

وأوضح أن الجهاد الإسلامي قاطعت في السابق الانتخابات التشريعية لأنها كانت افرازاً لاتفاقات اوسلو.

وقالت حركة المقاومة الإسلامية حماس من جهتها امس الأحد في بيان أننا نعتبر أن الانتخابات هي وسيلة اساسية لترسيخ قواعد المجتمع الحضاري القائم على الاستقرار والحرية والعدالة. كما نعتبرها حقاً مشروعا لكل مواطن يبحث عن حياة كريمة بعيدة عن كل اشكال الظلم والفساد والتعسف والتعدي على الحقوق العامة والخاصة والانتخابات دائما مطلب شعبي ووطني واسلامي لاحداث التغيير والاصلاح.

ودعت حماس الفلسطينيين في كافة المدن والقرى والمخيمات والأحياء أن تبادر إلى تسجيل اسمائهم في سجل الناخبين ضمانا لحقهم في الترشيح والانتخابات أن تعمل كل جهدها لحث الناس على المبادرة بالتسجيل.

وأكدت أن التقاعس عن هذا الواجب والتقليل من أهميته أو التشكيك في جدواه ما هو إلا نزعة مغلوطة تهدف إلى ترك الأمور على حالها من تخبط واضطراب وفساد وهو ما يعني أننا سنظل في دوامة من التراجع والانحدار.

واضاف البيان أن حاجة شعبنا الفلسطيني الذي يعاني من جرائم الاحتلال الهمجية ومن الممارسات الخاطئة واستغلال المناصب العامة والتصرف في الأموال بغير وجه حق ومن الفساد والمفسدين لهو احوج ما يكون اليوم إلى اجراء تغيير جذري وتصحيح طال انتظاره.

وتابعت حماس لاننا نعتقد أن الجبهة الداخلية إذا كانت قوية متماسكة فإنها ستشكل دعامة قوية في المواجهة مع الاحتلال وأن ضعفها تحت مطارق الفساد والرشوة والمحسوبية سيجعل من صمودنا أمام صلف الاحتلال أمراً صعباً.

الأوروبيون يهددون بفرض حِصَار نفطي:

البشير يؤكد التزام السودان بحل مشكلة دارفور

■. عواصم/ وكالات الانباء

أكد الرئيس السوداني/ عمر حسن البشير التزام حكومته بحل ازمة دارفور لدى استقباله وفدا من الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وعلى رأسهم الداعية الشيخ يوسف القرضاوي.

وقال البشير للوفد أمس أن الحكومة السودانية جادة في سعيها إلى حل مشكلة دارفور في كافة ابعادها كما افادت وكالة الانباء السودانية.

ويأتي تأكيد البشير في وقت اعتبرت فيه الاسرة الدولية جهود الخرطوم غير كافية لحل الازمة في الاقليم الواقع غرب السودان.

وأكد الشيخ القرضاوي من جانبه على ضرورة توعية سكان دارفور باصول دينهم وتوفير احتياجاتهم.

وقال القرضاوي في تصريحات نقلتها الصحف السودانية أمس أن مهمة وفد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين تهدف للمساهمة في وضع الحلول الكفيلة باستقرار الاوضاع بدارفور بعد الوقوف على طبيعة الاوضاع.

وقال القرضاوي الذي وصل الخميس إلى السودان أن اطراف النزاع الدائر عناصر مسلمة وينبغي أن يحتكموا إلى صوت العقل واضاف أن هم الوفد هو اصلاح ذات البين ومد حبال الوصل بين الفئات المسلمة.

من جهته استبعد وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان اسماعيل أن يفرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على بلاده بسبب دارفور.

مؤكدا انه ليس منزعجا رغم اعلان واشنطن انها تعد قرارا جديدا حول السودان لعرضه على مجلس الأمن.

وصرح اسماعيل في مقابلة مع التلفزيون السوداني بانه لا يتوقع أن يفرض مجلس الأمن عقوبات على السودان او أن يفرض تدخلا اجنبيا لتسوية النزاع في دارفور الذي اندلع قبل ١٩ شهرا.

واضاف انه يتوقع أن يطلب مجلس الأمن من الحكومة مزيدا من التدابير الأمنية من بينها نزع سلاح ميليشيا الجنجويد الموالية للحكومة وتقديم زعمائها للمحاكمة أمام القضاء..

إلا أن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي هددوا بفرض عقوبات على السودان قد تشتمل هذه المرة على حصار نفطي إذا لم تف الخرطوم بوعودها بنزع سلاح ميليشيا الجنجويد المتهمة بارتكاب تجاوزات في دارفور وتوقيع اتفاق سلام مع الحركات المسلحة في هذه المنطقة الواقعة بغرب البلاد.

وذكرت صحيفة (الشرق الأوسط) التي أوردت النبأ في عددها الصادر أمس أن وزير الخارجية الهولندي برنارد بوت قال عقب اجتماع للوزراء في فالكنبرغ (هولندا) انهم لم يستبعدوا فرض عقوبات على الخرطوم موضحا ان الوزراء كلفوا المفوضية الأوروبية البدء في دارسة مثل هذا السيناريو كما أشار إلى أن " حصارا نفطيا يمكن أن يشكل عنصرا" في العقوبات.

وأبدى وزراء الخارجية الأوروبيون المجتمعون في فالكنبرغ (هولندا) في لقاء غير رسمي رغبتهم في تعزيز دعمهم للاتحاد الافريقي ليتمكن من المساعدة في تسوية الازمة.

وقال وزير الخارجية الهولندي برنارد بوت الذي تتولى بلاده الرئاسة الحالية للاتحاد "لمسنا بعض التقدم على الجبهة الانسانية لكننا ما زلنا نشعر بالقلق للوضع الأمني".

وأضاف اثر اللقاء " ننتظر من الحكومة السودانية أن تفي بكل تعهداتها وفي مقدمتها نزع سلاح (ميليشيا) الجنجويد وعقد اتفاق مع الحركات المتمردة".

وقال بوت " لم نستبعد بعد العقوبات " موضحا ان الوزراء الـ ٢٥ كلفوا المفوضية الأوروبية والأمانة العامة لمجلس وزراء الاتحاد الأوروبي البدء في دراسة مثل هذا السيناريو كما أشار إلى ان حصارا نفطيا يمكن أن يشكل عنصرا في العقوبات.

وذكرت الصحيفة أن الوزراء الأوروبيين دعوا الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور إلى المضي في المفاوضات وتوقيع اتفاق شامل يحل الازمة في الوقت الذي استؤنفت فيه المفاوضات في ابوجا برعاية الاتحاد الافريقي.

وتشير الانباء إلى ان الولايات المتحدة تعتزم تقديم مشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن الدولي حول الازمة في اقليم دارفور فيما يستعد وزير الخارجية الامريكي كولن باول للادلاء بشهادته أمام الكونجرس الامريكي الاسبوع الجاري حول ما إذا كانت هناك أعمال ابادة في اقليم دارفور.

زيباري يبدأ اليوم زيارة للاردن والسفير العراقي الجديد يتسلم مهامه في عمان

■.. عمان/ وكالات/

قال متحدث باسم وزارة الخارجية الاردنية امس ان وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري يبدأ اليوم زيارة الى الاردن يلتقي خلالها نظيره الاردني مروان المعشر للبحث في العلاقات الثنائية.

وقال علي العايد لوكالة الصحافة الفرنسية ان زيباري سيزور الاثنين الاردن حيث سيلتقي وزير الخارجية ويبحث معه في العلاقات الثنائية من دون المزيد من التفاصيل موضحا ان زيارة وزير الخارجية العراقي الى المملكة تستمر يومين.

وكان الاردن والعراق اتفقا على تشكيل لجان فنية تتولى العمل على تسوية قضية الديون العراقية والاموال العراقية المجمدة والتي تشكل ابرز الملفات العالقة بين البلدين الى جانب مسألة ضبط الحدود المشتركة بين البلدين.

وكان رئيس الوزراء العراقي اياد علاوي زار الاردن في يوليو الماضي في اول محطة من جولة عربية شملت ايضا مصر وسوريا ولبنان ودولة الامارات العربية المتحدة والسعودية والكويت.

ومن جانب آخر قدم السفير العراقي الجديد في المملكة الاردنية عطا عبدالوهاب اوراق اعتماده الى وزير الخارجية الاردني امس حسب ما افادت وكالة الانباء الاردنية بترا.

وعبر السفير الجديد اثر تسليم اوراق اعتماده عن اعتزازه كاول سفير للعراق موفد من الحكومة العراقية في وضع العراق الجديد مؤكدا ان البلدين سيستمران في علاقاتهما التاريخية الطيبة.

واوضح عبدالوهاب ان زيارة وزير الخارجية العراقي الى عمان تأتي في اطار جولة في المنطقة يلتقي خلالها كبار المسؤولين شارحا ان هذه الزيارة تأتي استكمالا لزيارة رئيس الوزراء اياد علاوي الى المملكة في يوليو الماضي. وكان العراق اعلن في يوليو الماضي تعيين ٤٣ سفيرا في الخارج في بادرة ترمي الى ترسيخ السيادة اثر نقل السلطات الى الحكومة العراقية المؤقتة.

وشملت اللائحة التي اعلن عنها وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري ١٧سفيرا في دول الاتحاد الاوروبي اضافة الى الفاتيكان وبعثة الامم المتحدة في جنيف و١٢دولة عربية والجامعة العربية وخمس دول اسلامية منها ايران وثلاث دول آسيوية واستراليا وجنوب افريقيا وكندا.